

أزمة البنوك.. «الاحتياطي الفيدرالي» يواجه أكبر تحدٍ منذ شهور



يواجه مسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي أكبر تحدٍ لهم منذ شهور، حيث يفكرون في ما إذا كان عليهم الاستمرار في رفع أسعار الفائدة هذا الأسبوع لتهذئة التضخم، أو التوقف مؤقتاً وسط اضطراب السوق الذي غذته حالات فشل البنوك الأخيرة.

وقبل انهيار بنك سيليكون فالي والتداعيات الناتجة عن ذلك، كان صانعو السياسة الفيدرالية على استعداد لرفع أسعار الفائدة بما يصل إلى 50 نقطة أساس، بعد أن أشارت سلسلة من البيانات إلى أن الاقتصاد كان أقوى بكثير مما كان يعتقد المسؤولون في بداية العام.

ونظراً لتقلبات الأسواق المالية الآن، يتوقع العديد من مراقبي بنك الاحتياطي الفيدرالي زيادة أصغر بمقدار ربع نقطة، ويقول البعض إن البنك المركزي الأمريكي سيتوقف تماماً بعد اجتماع لمدة يومين يبدأ الثلاثاء.

«رفع الفائدة من قبل «المركزي الأوروبي»

ويأتي القرار بعد رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس من البنك المركزي الأوروبي، الخميس. وقالت كريستين لاجارد، رئيسة البنك: «إن البنك المركزي الأوروبي لا يزال ملتزماً بمكافحة التضخم، بينما يراقب التوترات المصرفية». عن كثب.

ومن المتوقع أيضاً من اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي تحديث ملخص التوقعات الاقتصادية، وهو تقرير ربع سنوي يوضح توقعات المشاركين لكل شيء بدءاً من التضخم إلى أسعار الفائدة، والمؤتمر الصحفي الذي يعقده جيروم باول بعد الاجتماع.

ووسط اضطراب القطاع المصرفي، من المرجح أن يواجه باول أسئلة حول إشراف البنك المركزي على «إس في بي» والكيانات الأخرى المتعثرة. وسيحتاج أيضاً إلى السير بحذر عند الحديث عن المسار المستقبلي المحتمل لأسعار الفائدة. وقبل ظهور المشكلات المصرفية، أشار مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إلى أن أسعار الفائدة ستحتاج إلى التحرك %5 فوق هذا العام والبقاء هناك حتى يكون التضخم في طريقه للتراجع إلى هدف 2

ومع ذلك، فإن عدم اليقين المتزايد بشأن إلى أي مدى ستؤثر قضايا رسملة البنوك، التي تفاقم بسبب الزيادات السريعة في أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي والتأثير على عوائد الخزنة، على الاقتصاد الأوسع نطاقاً قد يحد من قدرة باول على التصديق أكثر في المستقبل.

أسعار الفائدة في الصين

ومن المرجح أن يعلن بنك الشعب الصيني، الاثنين، أن البنوك تركت أسعار الفائدة الأولية للقروض دون تغيير مع تعافي الاقتصاد تدريجياً.

وفي طوكيو، سيلقي ملخص الآراء من اجتماع بنك اليابان في وقت سابق من هذا الشهر مزيداً من الضوء على الأساس المنطقي للإبقاء على السياسة النقدية ثابتة قبل وصول كازو أويدا إلى المنصب في إبريل/ نيسان.

وقد يقدم المسؤول في بنك الاحتياطي الأسترالي، كريس كينت، قراراً محدثاً بشأن موقف السياسة وأي مخاوف بشأن عدوى السوق المالية. ومن المحتمل أن تكون هذه التصريحات في وقتها أكثر من الدقائق المقرر عقدها يوم الثلاثاء من اجتماع بنك الاحتياطي الأسترالي في مارس/ آذار.

وستوفر أرقام التجارة المبكرة من كوريا الجنوبية فحصاً دقيقاً للظروف العالمية. ومن المقرر أن تنعكس أرقام التضخم في اليابان، الجمعة، على البيانات السابقة التي أشارت إلى تباطؤ في الأسعار، مدعوماً إلى حد كبير بفواتير الكهرباء المدعومة حديثاً. وستعلن البنوك المركزية في هونج كونج وتايوان أسعار الفائدة، الخميس.

أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا

وقد يكون قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي هو المهيمن هذا الأسبوع، لكن العديد من القرارات الأخرى ستلفت انتباه المستثمرين أيضاً.

ويحتل بنك إنجلترا مركز الصدارة في أوروبا. وينتظر المسؤولون القراءة الأخيرة للتضخم في المملكة المتحدة، الأربعاء، التي من المحتمل أن تظهر أن نمو الأسعار لا يزال قريباً من رقمين. ويتوقع معظم الاقتصاديين رفع المعدلات

بمقدار ربع نقطة في اليوم التالي، على الرغم من استمرار التوترات المالية، ولا ترى أقلية أي تغيير

القرارات الأخرى المستحقة

بعد اجتماع البنك المركزي الأوروبي، الخميس، الذي انتهى برفع 50 نقطة ولكن بدون توجيه مستقبلي، سيتحدث أكثر من عشرة من صانعي السياسة في الأيام المقبلة. ومن المرجح أن تجذب الرئيسة لاجارد أكبر قدر من الاهتمام بشهادتها أمام البرلمان الأوروبي، الاثنين

وقد تتوفر المزيد من القرائن على خلفية النظام المصرفي، عندما تتحدث زميلتها في البنك المركزي الأوروبي أندريا إنريا، أكبر جهة تنظيمية في منطقة اليورو، إلى نفس لجنة المشرعين في اليوم التالي

ولاغارد هي أيضاً من بين المسؤولين الذين سيأخذون المنصة في مؤتمر البنك المركزي الأوروبي ومراقبيه في فرانكفورت، الأربعاء، ومن المقرر أن يظهر العديد منهم في مكان آخر خلال الأسبوع

وفي الوقت نفسه، ستعطي مؤشرات مديري المشتريات في منطقة اليورو والمملكة المتحدة مؤشراً على قوة الصناعة مع إعادة فتح الصين، وسيقوم مجلس الخبراء الاقتصاديين الألماني بنشر توقعات نمو محدثة

أمريكا اللاتينية

يبدأ أسبوع مزدحم في البرازيل بمسح البنك المركزي لتوقعات السوق بشأن التضخم، التي تستمر في الارتفاع فوق الهدف حتى عام 2025

ومن المؤكد أن البنك المركزي البرازيلي سيحافظ على سعر الفائدة الرئيسي عند 13.75% للاجتماع الخامس على التوالي، على الرغم من أن صانعي السياسة قد يتخذون نبرة حذرة في بيان ما بعد القرار

وبعد الحد الأدنى من التضخم خلال القراءات الثلاث الماضية لأسعار المستهلك في منتصف الشهر، يرى المحللون تباطؤاً أكثر حدة في طباعة منتصف فبراير/ شباط وحتى الربع الثاني بسبب التأثيرات الأساسية، قبل ارتفاع النصف الثاني.

وقد يُظهر تقرير الإنتاج التشغيلي للربع الرابع أن «الدولة تجنببت بصعوبة الوقوع في ركود تقني، ويرجع ذلك جزئياً إلى «السيولة الأسرية غير المستغلة وتأثير إعادة فتح الصين

في الأرجنتين، تشير أربع قراءات سلبية متتالية لمؤشر نشاطها الاقتصادي الشهري إلى انكماش ربع سنوي في الإنتاج متجهاً إلى عام 2023 الصعب

في المكسيك، من المحتمل أن يمتد الضعف الذي شوهد في مبيعات التجزئة منذ مايو/ أيار إلى يناير/كانون الثاني، بينما من المتوقع أن يؤثر تراجع الطلب من الولايات المتحدة، أكبر سوق للصادرات في البلاد، على بيانات الناتج المحلي الإجمالي لشهر يناير/كانون الثاني

الإجماع المبكر يشير إلى أن التضخم في منتصف الشهر يقترب من أدنى مستوى له في عام واحد، على الرغم من أنه لا

يزال أكثر من ضعف الهدف البالغ 3%، بينما تمتد القراءة الأساسية الأكثر ثباتاً إلى حد ما للانخفاض عن أعلى مستوى (في عقدين من نوفمبر/ تشرين الثاني عند 8.66%، وذلك تمشياً مع توقعات «بانكسيكو». (بلومبيرغ

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.